





تظلم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته وسجل بعدد وارد (٣٣٣١٢) في ٢٠٠٩/٨/١١ ولم يبت في التظلم رغم مضي المدة القانونية ، أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٨ ، ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣ وبعدد اضبارة ٢٣٥/٢٣٥/٢٠٠٩ ، الحكم بالزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بإلغاء قراره المرقم (١٧) في ٢٠٠٩/٧/١٤ ، وإعادة المدعي إلى منصبه السابق كرئيس للمجلس المحلى لتأحية الرشيد ، ومنحه كافة الآثار المترتبة على إلغاء القرار المذكور ، وتحصيل المدعي عليه / إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة ، ذلك أن أحكام الفقرة (١) / من البند (ثالثاً) / من المادة (٢٠) التي استند إليها المدعي عليه / إضافة لوظيفته في قرار الإقالة ، لا تنطبق على واقعة المدعي ، طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٣/١٧ طالباً نقضه لأسباب الواردة فيها .

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند إليها . حيث أن المميز ( المدعي عليه ) رئيس مجلس محافظة بغداد أصدر القرار المطعون فيه المرقم (١٧) لسنة ٢٠٠٩ والمؤرخ ٢٠٠٩/٧/١٤



المضمن إثالة المدعي (المميز عليه) رئيس المجلس المحلي للناحية الرشيد صالح كاظم سراي من منصبة استناداً لأحكام الفقرة (١) من البند (ثالثاً) من المادة (٢٠) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ للمصلحة العامة . وحيث أن النص المذكور لم يقول مجلس المحافظة بإقالة رئيس المجلس المحلي للناحية أو احد أعضائه وإنما حوله النص حل المجلس المحلي بالاعتماد بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وليس أقله رئيس مجلس الناحية أو احد أعضائه وان إقالة رئيس مجلس لناحية من اختصاص مجلس لناحية حيث ورد في المادة (١٢/ثانياً) ((مجلس الناحية اعطاء رئيس مجلس لناحية بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء)) وليس لمجلس المحافظة مثل هذا الحق . كما أن دفع وكيل المدعي عليه (المميز) في الجلسة المؤرخة ٢٠١٠/٢/١٢ أن الإقالة تمت استناداً لأحكام المادة (٦/أولاً) من القانون ألفاً فهو دفع غير وارد لان المادة المذكورة وردت في الفرع الثاني من القانون وهي (انتهاء العضوية) في المجالس وتنص ((للمجلس إنهاء العضوية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه في حالة تحقق احد الأسباب الواردة في المادة (٧) فقرة (٨) من القانون)) وهذا يعني أن كل مجلس له حق إنهاء عضوية أعضائه فقط وليس أعضاء المجالس الأخرى وبالتالي فيس لمجلس المحافظة صلاحية في إقالة رئيس مجلس الناحية هذا من جهة ومن جهة أخرى أن كل إعطاء أو إقالة يجب أن يسبقه جلسة استجواب للشخص المعني عملاً بحكم نص المادة (٥١) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم . وما تقدم وحيث أن الحكم المميز قضى بإلغاء الأمر المطعون

بسم الله الرحمن الرحيم

كويت مارى عراق  
داد كاير بالآي تهنيتيادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

٣٧/تحادية/تتميز/٢٠١٠

فيه موضوع الدعوى فيكون الحكم صحيحاً قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية  
وتحصيل التميز رسم التميز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٥/١٨ .

الرئيس  
مهدت المجمود

العضو  
فاروق محمد الساي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم مده محمد

العضو  
أكرم محمد البيان

العضو  
محمد صباح النفسيه

العضو  
مهدت صالح الساي

العضو  
ميخائيل شمشون قيس كوركي

العضو  
حسين أبو التمن

د. فهد  
م. فهد  
م. فهد